الأمم المتحدة

PBC/7/OC/SR.2

لجنة بناء السلام

Distr.: General
29 October 2013
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام

الدورة السابعة

اللجنة التنظيمية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١١/٣٠

الرئيسة: السيدة بوزيتش . . . . . (كرواتيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مشروع إعلان المناسبة الرفيعة المستوى عن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-48679X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال (PBC/7/OC/2)

١ - أُقر جدول الأعمال.

مشروع إعلان المناسبة الرفيعة المستوى عن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام (PBC/7/OC/L.1)

٢ - **الرئيسة:** قالت إن التمكين الاقتصادي للمرأة في حالات النزاع أمر أساسي من أجل بناء السلام وتحقيق المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وهو أيضاً هدف في حد ذاته، وينبغي أن يمثل الأولوية في المناقشات بشأن خطة التنمية المستدامة.

٣ - وأضافت أن حصول المرأة على الأراضي، والأصول الإنتاجية، والوظائف يحسّن رفاه الأسر، واستقرار المجتمع، ويخفض الفقر، غير أن المرأة غالباً ما تُستبعد من الأسواق والأعمال التجارية. كما أن القوانين المتحيزة جنسانياً، وأعباء الرعاية، وانعدام الأمن يعيق مشاركتها في الإنعاش الاقتصادي. ولأن احتياجات المرأة لم تُعط الأولوية في قرارات تخصيص الموارد بعد انتهاء النزاع، فإن تمكينها لا يمول بصورة كافية. ولهذا فإن الاستثمار ضروري ليس فقط في الاقتصاد وإنما في العدل، والأمن، والخدمات العامة إذا كان لا بد من زيادة مساهمة المرأة في الإنعاش الاقتصادي.

٤ - وتحدثت بوصفها ممثلة لكرواتيا، فقالت إن بلدها تعلّم من خلال تجربته مع الحرب في البلقان أن التغيير السياسي مطلوب في حالات ما بعد انتهاء النزاع لتمكين المرأة اقتصادياً. ولهذا يجب على الحكومات تهيئة الظروف التي تفضي إلى السلام المستدام، وتكفل حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والعمل.

٥ - **السيدة ملامبو - نجوكا** (المديرة التنفيذية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): قالت إن صانعي القرار السياسي قلما يستمعون إلى أصوات النساء اللاتي كُتبت لهن النجاة بعد انتهاء النزاع، وكثيراً منهن يعشن في فقر مع مَن يعولونهن، ويعانين من الاعتداء، أو التشرد أو فقدان أفراد الأسرة والأراضي. وكثيراً ما تخفق برامج العمالة في مساعدة مثل هؤلاء النساء اللائي يضطررن إلى قبول أعمال متدنية الأجر وخطيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يهتم بحصول المرأة على الأراضي، ورأس المال التأسيسي، والفرص الاقتصادية، وضمان وجودها في محادثات السلام ومؤتمرات المانحين.

٦ - وينبغي أن تكون مساهمة المرأة واضحة في الإنعاش وبناء السلام، وأن تلقى التمويل وتحظى باعتراف القانون الدولي. فمشاركتها في الحياة العامة تؤدي إلى خفض الفساد، وإلى صنع قرارات أكثر شمولاً، وإلى خدمات اجتماعية ممولة بشكل أفضل، وفرص عمل محسنة، ورفاه أسري أفضل.

٧ - وأضافت أن الغرض من خطة العمل لبناء السلام على نحو مراع للمنظور الجنساني، والتي تضمنها تقرير الأمين العام عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع (A/65/354-S/2010/466)، هو ضمان الاستماع إلى صوت المرأة وتلبية حاجاتها الاقتصادية. وتعد المساواة بين الجنسين أساسية لنجاح بناء السلام؛ ولهذا ينبغي أن تتوفر للمرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع الخدمات التي تحتاجها لمساعدتها في إعادة بناء حياتها ومجتمعاتها.

٨ - **السيدة تشينغ - هوبكينز** (الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام): قالت إنه منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعتمدت الأمم المتحدة قرارات كثيرة بشأن العنف الجنسي، والمرأة كضحية للحرب. غير أنه

لن يتم الاعتراف بالنساء كعناصر للتغيير ووسيطات في بناء السلام، وغالباً ما يُستبعدن من محادثات السلام الرسمية.

٩ - وأضافت أنه ينبغي للمجتمع الدولي تنفيذ خطة العمل لبناء السلام على نحو مراع للمنظور الجنساني، والتي توصي بتدابير خاصة مؤقتة لتحسين مشاركة المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك تحديد حصص انتخابية للمرأة. فقد أصبحت حالة المرأة في بلدان ما بعد انتهاء النزاع التي استخدمت فيها هذه الحصص أفضل منها في مجتمعات لم تستخدم فيها هذه الحصص. وفي رواندا، على سبيل المثال، حيث تشغل المرأة ٦٤ في المائة من المقاعد البرلمانية، تمتلك المرأة ١١ في المائة من الأراضي و ٨٣ في المائة من ملكية مشتركة بين الأزواج. وفي بوروندي، حيث تبلغ نسبة البرلمانيات ٣٠ في المائة، يجري إدراج تعريف للعنف الجنسي في قانون العقوبات. وأخيراً، في ماليزيا، ينص القانون على تخصيص ٣٠ في المائة من أعضاء مجالس الإدارات للنساء.

١٠ - **السيدة أوتشينغ** (المراقب عن.منظمة إيزيس النسائية للتبادل الثقافي الدولي): قالت إن الخطوة الأولى نحو التمكين الاقتصادي للمرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع تتمثل في توفير خدمات صحية جيدة لمساعدتها على بناء حياتها ومجتمعاتها. فينبغي للحكومات احترام حقوق المرأة وأفكارها، والسماح لها بالمشاركة في الخطاب الاقتصادي. وإذا أُريد للمرأة أن تستفيد من المبادرات الرسمية، فينبغي مشاورتها ابتداءً من مراحل التخطيط الأولى.

١١ - وينبغي للمجتمع الدولي الاستفادة من قدرة تحمُّل المرأة التي كُتبت لها النجاة بعد انتهاء النزاعات لمساعدتها على استرداد كرامتها، ولكي تصبح آمنة اقتصادياً عن طريق حيازة الملكية. ومع أن المرأة تحسن استخدام الموارد الشحيحة لتحسين ظروفها المعيشية أثناء النزاعات، وغالباً ما تتولى الشؤون المالية للأسرة بعد إعلان السلام، إلا أنه ينبغي دعم حقها في الملكية والأمان حتى تتمكن من المشاركة في الاقتصاد الأكبر. وفي هذا الصدد، ينبغي اتساق تشريعات الدولة مع النظم التقليدية لملكية الأراضي.

١٢ - وأضافت أن الصدمات النفسية التي يسببها العنف الجنسي والجنساني تمثل عقبة أخرى أمام تمكين المرأة أثناء النزاعات وبعدها. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي إيجاد بنيان جديد قوامه السلام والأمن لحماية حقوق المرأة في جميع الأوقات.

١٣ - **السيد غيلمور** (المراقب عن أيرلندا): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المبادرات التي تهدف إلى زيادة مساهمة المرأة في بناء السلام. فقد أُحرز تقدم منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولكن يلزم عمل الكثير للسماح للمرأة بتشكيل اتفاقات السلام، وضمان مشاركتها الكاملة في المجتمع. فالتمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان ما بعد انتهاء النزاع يتطلب إجراءً من جانب الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية.

١٤ - وفي هذا الصدد، التزم المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بحشد نساء المنطقة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وقد استضافت حكومة أيرلندا حلقة نقاش رفيعة المستوى عن المرأة وبناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أدت إلى مناقشات عن توجيه أموال البنك الدولي إلى الجمعيات النسائية. وقد دعم بلده أيضاً مشاركة المنظمات النسائية في عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتوسيع تعاونية زراعية نسائية في بنت جبيل.

١٥ - وينبغي للمجتمع الدولي دعم البرامج التعليمية، التي تعد أساسية لمشاركة المرأة على قدم المساواة في المجتمع، ولتمكينها الاقتصادي على المدى الطويل. وينبغي أن يغتنم

الفرصة التي يتيحها بناء السلام لتغيير التشريعات والممارسات التمييزية في بلدان ما بعد انتهاء النزاع. وقد استعرضت حكومته مؤخراً خطة عملها بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وشجعت آخرين على وضع خطط مماثلة دون إبطاء.

١٦ - **السيد إيدي** (النرويج): قال إن قضايا المرأة والعلاقات الجنسانية ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات بناء السلام. فقد ساهم تمكين المرأة بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنرويج، التي احتفلت في عام ٢٠١٣ بمئوية حق المرأة في الاقتراع، وحيث ارتفع معدل عمالة المرأة والمواليد. وتلتزم حكومته بتشجيع عمالة المرأة في بلدان أخرى وتشارك في جهود بناء السلام على نطاق العالم.

١٧ - وقال إن الإعلان عن التزام طويل الأجل بالتمكين الاقتصادي للمرأة ضروري لتحقيق السلام الدائم والتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعلن عن التزام سياسي لتغيير أدوار الرجال والنساء في بناء السلام عن طريق ضمان تمثيل مصالح الطرفين في محادثات السلام. وينبغي أن يتصدى أيضاً للأضرار التي تلحق بالعلاقات بين الجنسين بسبب العنف الجنسي والاغتصاب أثناء النزاعات.

١٨ - **السيد أسيلبورن** (المراقب عن لكسمبرغ): قال إنه لا يمكن التقليل من أهمية المرأة في الإنعاش بعد انتهاء النزاع. فحصول المرأة بدرجة أكبر على الفرص الاقتصادية والأدوات المالية الشاملة يحقق مردوداً اجتماعياً أكبر بالنسبة للجميع، لأن المرأة تعد من العوامل الاقتصادية الأكثر ترشيداً، وتستثمر أكثر من الرجل في التعليم، والصحة، والادخار. وقد اعترفت حكومة غينيا بهذه الحقيقة بجعل عمالة النساء والفتيات أحد أولويات بناء السلام. وقد قامت المرأة الغينية بأدوار رئيسية في المجتمع المحلي، مما ساعد على إنهاء التوترات، والحفاظ على الأنشطة الاقتصادية الأساسية.

١٩ - غير أن تحسين حالة جميع النساء وحمايتهن من جميع أشكال العنف لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة الرجال والأولاد - وهي مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية، ليس فقط في البلدان التي تشهد حالة نزاع أو بعد انتهاء النزاع، وإنما أيضاً في جميع البلدان بشكل عام. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز المساواة بين الجنسين، وخاصة عن طريق تنفيذ خطة النقاط السبع لبناء السلام على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني كما جاء في تقرير الأمين العام عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

٢٠ - وأضاف أن المجتمع الدولي ملتزم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك هدف المساواة بين الجنسين. وستواصل حكومته ضمان إدراج التمكين الاقتصادي للمرأة في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - **السيد كيشيدا** (اليابان): قال إنه لإدماج المرأة بصورة كاملة في مجتمعات ما بعد انتهاء النزاع، فإنه يجب أن يُنظر إليها ليس فقط على أنها مجرد ضحية للعنف، وإنما باعتبارها مشاركة بصورة كاملة في عملية بناء السلام. ويرحب وفده بجهود الأمين العام لتعزيز النقاط السبع لخطة العمل لبناء السلام على نحو مراع للمنظور الجنساني، ويطالب جميع الدول الأعضاء بأن تؤكد من جديد التزاماتها بالعمل من أجل هذا الهدف المشترك. وينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتولى دورها القيادي عن طريق عرض أُطر عملية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

٢٢ - وتعلق اليابان أهمية كبيرة على بناء السلام في سياستها الخارجية. وتخطط اليابان، بوصفها رئيسة للفريق المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام، لتنظيم اجتماع عن موضوع العلاقات الجنسانية يستند إلى نتائج الاجتماع الحالي. وتدعم اليابان أيضاً تمكين المرأة عن طريق

مشاريع التعاون الثنائي في البلدان التي تتم فيها تعبئة صندوق بناء السلام لنفس السبب؛ وقد أعلنت عن مبادرة لتعزيز مساعدة المرأة في أفريقيا في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا.

٢٣ - وأضاف أنه يلزم بذل جهود معززة لبناء القدرات والتعاون الدولي من أجل التعزيز الفعال لمشاركة المرأة في بناء السلام. وبناءً على ذلك، ينبغي للأنشطة التي يمولها صندوق بناء السلام أن تحفز أنشطة أخرى يمولها شركاء آخرون في التنمية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تحسين تنسيقه من أجل تعظيم فاعليته وعناصر تآزره، وخاصة عن طريق التقسيم الملائم للأدوار.

٢٤ - **البارونة وارسي** (المملكة المتحدة): قالت إن المرأة تقوم بدور حاسم في بناء الاستقرار في بيئات ما بعد انتهاء النزاع، غير أنها تواجه حواجز قوية تعترض مساهمتها بنجاح في عملية بناء السلام، والتي يجب على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل التغلب عليها. ورحبت باعتماد إعلان الأمم المتحدة الذي يطالب أعضاء لجنة بناء السلام بمواصلة تعزيز تمكين المرأة من أجل بناء السلام. ومع أنه قد أُحرز تقدم في هذا الاتجاه، إلا أنه يلزم عمل المزيد لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتلبية احتياجات المرأة في بلدان ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما في البلدان الخارجة من الأزمات، مثل مصر.

٢٥ - وأضافت أن حكومتها اتخذت خطوات في هذا الاتجاه عن طريق اعتماد خطة عملها الوطنية من أجل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي تؤكد دور المرأة في بناء السلام عن طريق الدفاع عن البلد، والنشاط الدبلوماسي والإنمائي. وأخذت أيضاً بمبادرة الوقاية من العنف الجنسي، التي تعتمد على الزخم السياسي لإنهاء العنف الجنسي أثناء النزاع، وضمان تقديم المرتكبين إلى العدالة. وهي تسهم أيضاً في مشاريع يضطلع بها عدد من البلدان لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة.

٢٦ - **السيد فال** (المراقب عن غينيا): قال إن بلده ظل لفترة طويلة في صدارة الدفاع عن حقوق المرأة، وجعل من عمالة المرأة أحد الركائز الثلاث لبرنامجه الوطني لبناء السلام. وقد اتخذ أيضاً مبادرات مختلفة لتمكين المرأة وحمايتها، والتي يعتبرها أساسية لبناء السلام وحفظ السلام. ولكن على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته غينيا في تعزيز دور المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أنه يلزم بذل جهود أكبر لكي تستعيد المرأة وضعها في المجتمع.

٢٧ - وقد اعترف الاتحاد الأفريقي بأهمية المرأة في المجتمع عن طريق تبني المساواة بين الجنسين، كما ينعكس في التوازن الجنساني داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي وفي قراراته لجعل تمكين المرأة والشباب الموضوع الرئيسي لمؤتمر قمته في عام ٢٠١٢. وقد نفذ أيضاً برامج وسياسات لضمان الحقوق والتمكين الفعال لأولئك المساهمين غير المنظورين حتى الآن في النمو الاقتصادي. وتقوم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أيضاً بتنفيذ برامج تهدف إلى تخفيض الفقر بين النساء عن طريق بناء القدرات، وتعزيز حصول المرأة على القروض.

٢٨ - ويقدر وفده الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، والتي تضمنت تدابير لتحديث خدمات الأمن والدفاع، وتعزيز الجمعيات النسائية. وأخيراً، ينبغي لجميع استراتيجيات التنمية المستدامة أن تدرج بُعداً خاصاً بالاعتبارات الجنسانية في جميع سياساتها المتعلقة بالعمالة، والتدريب، والاستثمار، والحماية من العنف والتمييز.

٢٩ - **السيدة بونينو** (المراقبة عن إيطاليا): قالت إنه ينبغي تمكين المرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع بدلاً من اعتبارها من الضحايا. غير أن المشاريع الانتقالية بعد انتهاء النزاع

تتسم بعدم التوازن الجنساني الذي يجب تصحيحه. فيجب تمكين المرأة أثناء مفاوضات بناء السلام وبعدها على حد سواء. وتحقيق التوازن بين الجنسين في حالات ما بعد انتهاء النزاع ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل إنه هدف ضروري من الناحية الاقتصادية أيضاً.

٣٠ - **السيدة روحاني** (ماليزيا): قالت، بعد أن رحبت باعتماد مشروع الإعلان بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام، إنه ينبغي توجيه الاهتمام إلى تعزيز أمن المرأة عن طريق أُطر تشريعية؛ وإنشاء آلية مؤسسية وإدارية ذات صلة لبرامج إنمائية من أجل المرأة؛ وزيادة فرص حصول المرأة على التعليم والعمل؛ ووضع سياسات، وتقديم خدمات تتيح فرص عيش متساوية للمرأة. فالمرأة في حالات ما بعد إنتهاء النزاع ستستفيد ليس فقط من البرامج الموجهة التي توفر مهارات مدرة للدخل، أو معارف في مجال إقامة المشاريع الإدارية وتحقيق الإدارة المالية، وإنما ستستفيد أيضاً من فرص الحصول المحسنة على الدعم المالي، وخاصة للأمهات الوحيدات. وسيتطلب النهج المتعدد الأبعاد للإنعاش الاقتصادي والسياسي في بلدان ما بعد انتهاء النزاع تمكين المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين. وستواصل ماليزيا دعم دور المرأة الهام في منع النزاعات وتسويتها، والعمل مع منظمة الأمم المتحدة لتعزيز هذه القضية النبيلة.

٣١ - **السيدة وفاء – أوغو** (المراقبة عن غامبيا): قالت إنه بينما تمثل الخطط من قبيل خطة النقاط السبع وخطة عمل بوسان المشتركة للمساواة بين الجنسين والتنمية اتجاهاً مشجعاً نحو اعتبار التمكين الجنساني عنصراً حاسماً من عناصر حفظ السلام وبناء السلام في أماكن النزاعات، لا تزال هناك معوقات مؤسسية مختلفة تعرقل المساهمة الإنتاجية للمرأة في تحقيق السلام المستدام. وبرغم المبادئ الاجتماعية والدينية الراسخة، وغياب الدعم المالي المطلوب الذي يواصل حرمان المرأة من الفرص والاستقلال لكي تصبح من المدافعين عن تعزيز السلام، تمكنت المرأة في بلدان معينة مزقتها النزاعات من استغلال الفرص الضئيلة التي أُتيحت لها.

٣٢ - وأضافت أنه من الضروري للحكومة والشركاء الدوليين تقديم دعم مؤسسي حيوي للمرأة في عملية بناء السلام من أجل تيسير مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات مع بعد انتهاء النزاع. وقد بذلت حكومتها جهوداً ضخمة لتعميم القضايا الجنسانية في سياساتها وبرامجها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك توفير المزيد من الفرص التعليمية للفتيات، وإقرار مشروع قانون تمكين المرأة لحمايتها، وتأمين فرص متساوية لها، وتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٣٣ - **السيد فريس باتش** (الدانمرك): قال إنه بوصفه رئيساً مشاركاً للحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول، فإنه يؤيد بقوة القيادة الوطنية والملكية في جهود بناء السلام. ففي كثير من الأحيان، يتم تجاهل قدرة المرأة غير المستغلة بوصفها من بُناة السلام وبُناة الدول، وأهمية تمكينها الاقتصادي لبناء مجتمعات مستقرة. وقد شارك كثير من البلدان الرائدة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة التي اعتمدتها مجموعة الدول الهشة السبع في حوار إيجابي عن هذه القضايا. وقد اعتمد الصومال، مثلاً، اتفاقاً يؤكد أن إدماج المرأة في عملية بناء السلام أو بناء الدول يعد حيوياً لنجاح أي من هذه المسائل.

٣٤ - وأضاف أن تناول حقوق المرأة عن طريق بناء الدول من شأنه أن يحسن النتائج الإنمائية، نظراً لأن المرأة الأكثر أماناً والأفضل تعليماً تعد أقدر على تقديم مساهمات مفيدة للحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن الصعوبة في متابعة المساواة بين الجنسين في حالة النزاع تتمثل في التغييرات السياسية والمؤسسية المطلوبة. غير أنه من المهم اغتنام الفرصة

المتاحة لتحقيق هذا الهدف عن طريق التأثير في الإصلاح الدستوري، ودعم المرأة، وتحديد الأولويات والعمليات الرئيسية في عمليات بناء السلام والإنعاش الوطني.

٣٥ - وأضاف أن تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات بعد انتهاء النزاع المسلح يعد شرطاً مسبقاً لاشتراكهن في الأنشطة المدرة للدخل. وفي هذا الصدد، فإن حكومته تدعم المشاركة النشطة للمرأة الأفغانية في عملية السلام والمصالحة في بلدها. وقد خصصت أيضاً ٥,٧٥ في المائة من مساهماتها الإنسانية لحماية المرأة من العنف. وتعمل الدانمرك أيضاً بإصرار مع بلدان شريكة في جميع أنحاء العالم مزقتها النزاعات، وخاصة عن طريق برامج إقليمية في الشرق الأوسط وأفريقيا، لتمكين المرأة من القيام بأدوار رئيسية في جميع مجالات المجتمع.

٣٦ - **السيدة بيليتش** (كندا): قالت إنه ينبغي تركيز الاهتمام الجماعي على الالتزامات التي أُعلنت في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإن المشاركة الكاملة للمرأة في جميع الهياكل السياسية والأمنية تعد حيوية لبناء سلام مستدام. وحتى مع أن النساء والفتيات يواجهن تحديات فريدة في تحقيق التمكين الاقتصادي والمشاركة في الإنعاش الاقتصادي لمجتمعات ما بعد انتهاء النزاع، إلا أن بوسعهن تحفيز المصالحة والإنعاش بعد انتهاء النزاع. وإذا ما توفرت للمرأة الأدوات والفرص، فإنها تصبح من العوامل الاقتصادية التي يجب إشراكها بصورة منهجية في برامج تحقيق الاستقرار، ويجب ضمان حقها في الإرث وحيازة الملكية.

٣٧ - وتدعم كندا مشاريع تجمع بين احتياجات وقدرات النساء والفتيات في جهود الإغاثة والإنعاش، بما في ذلك في أفغانستان، حيث يتيح تعاونها مع حكومة هذا البلد خيارات زراعية عملية للمزارعين من كلا الجنسين، بحيث تربط بين فرص الحصول على القروض المتناهية الصغر والمهارات البديلة المدرة للدخل. وأضافت أن تعاون الحكومة الأفغانية مع المؤسسات الشريكة يمكّنها من تقديم خدمات مهنية ملائمة للفقراء، ولا سيما المرأة التي تمثل أكبر نسبة من مجموع المقترضين، وأصبحت من صانعي القرارات الاقتصادية، وتشارك بإيجابية في مجتمعاتها. ويتطلب بلوغ الهدف البعيد المدى لضمان مساهمة المرأة في النمو الاقتصادي والإنعاش توجيه الاهتمام إلى القوانين والسياسات والمؤسسات ذات الصلة.

٣٨ - ورحبت باستهلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخراً للبوابة المعرفية لتمكين المرأة اقتصادياً، بدعم من كندا - وهذه البوابة هي بمثابة برنامج حاسوبي لربط المجتمع المدني، والحكومات، والمنظمات الدولية بالمرأة على نطاق العالم من أجل إعداد النساء والفتيات للعمل، وتنظيم المشاريع، والقيام بأدوار قيادية. ولا تزال كندا ملتزمة بالمبادئ التي حددها مشروع إعلان التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام، والذي ستدعمه عن طريق انخراطها مع الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، وعن طريق شراكاتها الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٩ - **السيدة أونوليري** (نيجيريا): قالت إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة أكدت أهمية المشاركة الإيجابية للمرأة في كافة مجالات الحفاظ على السلام والأمن. وأضافت أن هناك ثلاثة شروط مسبقة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في حالات بناء السلام. أولاً، يجب أن يكون هناك التزام وطني بمواصلة سياسات شاملة تعطي للمرأة صوتاً سياسياً، وتوفر لها المهارات الاقتصادية المطلوبة. وهذا يتضح في نيجيريا، حيث تشغل المرأة ٣٣ في المائة من المناصب المتعلقة بتقرير السياسات في المجلس التنفيذي الفيدرالي، و ٥٠ في المائة من المناصب في السلطة القضائية. وتشغل نساء كثيرات أيضاً مناصب وزارية رئيسية

ووظائف على مستوى الإدارة في الخدمة المدنية، والوكالات الفيدرالية، والقوات المسلحة، والقطاع الخاص.

٤٠ - ثانياً، يجب أن يكون هناك التزام مماثل بحماية حقوق المرأة، وأُطر قانونية لهذه الحماية، وضمان سلامتها وأمنها، خاصة عن طريق التصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة. ثالثاً، يجب توفير التمويل المطلوب لبرامج تمكِّن المرأة وتحسّن من حالتها الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن تدعم السياسات العامة المراعية للمنظور الجنساني الأهداف المعلنة، وأن تساعد المجتمع الدولي على مناصرة المرأة بصورة ملائمة. وقد أعد اجتماع أخير رفيع المستوى للمرأة الأفريقية التي تشغل مناصب في صنع القرار وثيقة ختامية، وهي ''التزام أبوجا''، وقد تود هذه اللجنة استخدامها لرسم مسار من أجل الشراكة مع المرأة الأفريقية.

٤١ - **الرئيسة:** قالت إنها تفترض أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع الإعلان بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام، على نحو ما ورد في الوثيقة PBC/7/OC/L.1.

٤٢ - وقد تقرر ذلك.

٤٣ - **السيد ضياء** (مصر): تحدث، ممارساً لحق الرد، فقال إن مصر ليست خارجة من نزاع، كما قيل، ولكنها تنتقل إلى الديمقراطية في عملية سياسية يقودها المصريون.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.